المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : ١٢-٠٧-٢٠٠٦ العـــدد : ١٤٥٦٤
الصفحـات : ٢٧ المسلسل : ١٨٤

زيارة الأمير سلطان لن تغفل الجوانب السياسية والاقتصادية

برنامج الشراكة السعودية - الفرنسية يركز على تطوير التعاون الدفاعي والأمني

تكتسب زيارة صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام لفرنسا في العشرين من شهر يوليو الحالي بدعوة من فخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، تكتسب اهمية خاصة ليس فقط لانها تأتي في اطار متابعة ماتحقق من برنامج الشراكة السعودية- الفرنسية الشامل الذي اطلقه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز واكد عليه بصورة اكثر تحديدا خلال زيارته لفرنسا العام الماضي ٢٠٠٥ ميلادية وتحديدا اثناء لقائه بالرئيس شيراك واعلانه عن توجه البلدين نحو تبني شراكة لابعاد متعددة اقتصادية وسياسية ودفاعية وثقافية ايضا فقد تعزز ذلك بصورة اكثر عمقا في اعقاب زيارة الرئيس الفرنسي شيراك للمملكة في الفترة الواقعة ما بين ٥ الى ٨ صفر من العام الحالي، والتي جدد خلالها الملك عبدالله بن عبدالعزيز حرص البلدين على ان يفتحا المزيد من قنوات التعاون الموسع بينهما استثمارا للعلاقات الخاصة التي تربط القيادتين وتعزيزا للثقة المتبادلة بينهما.لكل ذلك فان هذه الزيارة - كما ذكرنا سابقا- تكتسب اهمية خاصة للاعتبارات التالية:

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-07-2006
الصفحـات : 27
العـــدد : 14564
المسلسل : 184

القوات البحرية والجوية تستفيدان من الخبرات الفرنسية والقدرات المتميزة

تشجيع الاستثمارات الفرنسية للعمل في مجالي الغاز والتكرير بالمملكة

ولي العهد والرئيس الفرنسي في لقاء سابق

الزيارة تتبنى سياسة الاعتماد المتبادل وتوسع آفاق التعاون بين البلدين

موفد فرنسي كبير الى الاراضي الفلسطينية المحتلة لوقف التصعيد

تكامل الخطط بين البلدين في مواجهة الارهاب والعمل على استئصاله

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-07-2006 العـــدد : 14564
الصفحـات : 27 المسلسل : 184

كتب: رئيس التحرير

** اولا: ان التعاون العسكري يشهد نموا وتطورا ملحوظين بعد ان اثبتت فرنسا انها تمتلك قدرات مميزة تمكنها من ان تنافس بقوة لسد احتياجات المملكة من المعدات والتجهيزات والانظمة الدفاعية المتطورة إن على مستوى متطلبات البحرية السعودية او الطيران او القوات البرية وشبكات الاتصال.

** ثانيا: ان لدى فرنسا امكانات تكنولوجية متطورة ترشحها للفوز بالكثير من التجاوب مع الخطط والبرامج والعروض التي تحتاج المملكة اليها ولا سيما بالنسبة للرقابة الفائقة للمناطق الحدودية وضبط عمليات التهريب والتسلل بكل ماتنطوي عليه من اخطار لا يجب الاستهانة بها او التغاضي عن اهمية مواجهتها بكل الوسائل وهناك اتصالات امنية بين البلدين في هذا الصدد بدأت منذ فترة وهناك حوار مع بعض الشركات الفرنسية المتخصصة في هذا المجال.

** ثالثا: توفر رغبة حقيقية لدى البلدين لتوسيع دائرة الشراكة ولا سيما في جانبها الاقتصادي وكذلك الثقافي جنبا الى جنب التطور الملموس الذي شهدته العلاقات السياسية والتعاون العسكري والامني بين البلدين، حيث من المتوقع ان تشهد هذه الزيارة التوقيع على بعض الاتفاقات الهامة لا سيما في مجال الصناعات البترولية التحويلية (البتروكيماوية) وتكرير النفط واقامة العديد من المصافي في ضوء توجه المملكة نحو التوسع في هذا الجانب، كما كشف عن ذلك المجلس الاقتصادي الأعلى منذ عدة ايام.

**رابعا: توجه المملكة بقوة نحو زيادة اعداد المبتعثين الى فرنسا في مختلف التخصصات كالطب والهندسة والتدريب والتأهيل للمجالات الفنية والتقنية والملاحة البحرية والارصاد والبيئة، حيث ستشهد السنوات القادمة ابتعاث اكثر من الفي طالب وطالبة الى البلد الصديق تنويعا لخبراتهم واستفادة من التقدم الفرنسي في تلك المجالات المتميزة.

** خامسا: تصميم البلدين على توثيق عرى التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال محاربة الارهاب ومكافحته بشتى الوسائل حيث تمتلك فرنسا في هذا الجانب خبرات عالية وتنفذ خططا وبرامج استراتيجية متفوقة اسهمت وتسهم في التصدي للارهاب وتقويض قواعده وتدمير بناه التحتية بكفاءة عالية استمرارا للتعاون المتميز بين البلدين.

اما على الصعيد السياسي فان البلدين ينسقان بصورة دائمة وحقيقة في كل ما من شأنه تحقيق الامن والسلام والاستقرار ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط وانما في سائر ارجاء العالم.

فالمملكة بما تمتلكه من مفاتيح لتسوية الكثير من القضايا الاقليمية والدولية المعلقة سواء باستخدام العوامل الاقتصادية المؤثرة لتحقيق التقدم والاستقرار العالمين والحيلولة دون وقوع ركود اقتصادي او زيادة معدلات التضخم، أو بتأكيد حرص المملكة على توظيف سائر الطاقات الاخرى لكلا البلدين في الاتجاه الذي يوفر بيئة صالحة للعمل السياسي المسؤول، وذلك بتكريس منهج العدالة والبناء على القواسم المشتركة العظمى لدول المنطقة والبعد عن التوترات والصراعات والتصعيد العسكري، وذلك بتغليب جانب الحكمة وتبني الخطط والسياسات والمشاريع الجادة لترسيخ سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين ونزع فتيل الحرب الاهلية في العراق والتعامل بين دول العالم وايران لإبعاد المنطقة والعالم عن الخطر الداهم بفعل الاستخدامات النووية الضارة، وكذلك منع اسباب الابتزاز لدول المنطقة او الضغط عليها نتيجة استمرار حالة التوتر والصدام داخل بعض الدول والمجتمعات وبما يهدد امن وسلام واستقرار الشعوب ومكتسباتها، حيث ستؤدي المباحثات بين سمو الامير سلطان وفخامة الرئيس شيراك وكذلك مع رئيس الوزراء ووزيرة الدفاع ووزير الخارجية الفرنسيين الى بلورة موقف مشترك وقوي في مواجهة كل الاختيارات والاحتمالات المتوقعة في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء.

ولا يستبعد ان تسفر هذه الزيارة عن صياغة افكار موحدة للتعامل مع القضايا الراهنة والملحة في المنطقة والقيام بتحرك ثنائي مشترك للاتصال ببعض الاطراف المرتبطة بتلك الاحداث او الشريكة فيها او المتضررة منها، و سوف يقوم بها كما هو متوقع وزيرا خارجية البلدين ويمهدان لعمل دولي اوسع انطلاقا من صيغة وثيقة تقدم حلولا عملية ومخارج كافية من تلك المشاكل.

وكما قلت فان الامير سلطان بن عبد العزيز معني شخصيا بمتابعة ما تحقق من تقدم برنامج الشراكة والوقوف على بعض المعوقات التي اعترضت او تعترض طريق التطبيق الامثل لما اتفق عليه وبما يسمح بتدفق المزيد من رؤوس الاموال بين البلدين لتنمية اوجه التعاون وذلك بالدخول في مشاريع صناعية ضخمة من شأنها ان تستقطب اعدادا كبيرة من عناصر العمل السعودية الجادة وتضع استراتيجية عملية لتنويع المجالات الاستثمارية وتقديم التسهيلات لحركة رؤوس الاموال السعودية والفرنسية وتوظيفها بصورة افضل لبناء مشروعات حيوية مشتركة في كلا البلدين.

على ان برنامج الشراكة الضخم هذا مع فرنسا لم يستثن الجانب العسكري ان لم يكن قد ركز بالفعل على تطوير اوجه التعاون بين البلدين بصورة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 12-07-2006 العـــدد : 14564
الصفحـات : 27 المسلسل : 184

مختلفة و جديدة عنها مع أي بلد اخر لسببين اثنين هما :

** اولهما: ان المملكة وفرنسا تعطيان أولوية مطلقة للتعاون في هذا المجال وتعملان بصورة دائمة على توسيع دائرته سواء بالنسبة للأعتدة والتجهيزات العسكرية لدعم القوات البحرية والجوية او لتدريب الكوادر الفنية المتخصصة او بالنسبة لبناء مشاريع عسكرية مشتركة تهدف الى تعزيز القدرة الذاتية السعودية بكل ما تمتلكه الصديقة فرنسا من امكانات وقدرات متميزة.

** ثانيهما: ان البلدين يثقان ببعضهما البعض و يتعاملان من خلال هذه الثقة بخصوصية تامة بهذا المجال الحيوي الهام، وما ساعد ويساعد على استمرارية وتطور هذا التعاون هو وجود سمو الامير سلطان بن عبد العزيز على هرم المسؤولية الدفاعية ببلد هام في منطقة الشرق الاوسط مما مكن العلاقات الدفاعية بين المملكة وفرنسا من الثبات والرسوخ والاستمرارية والتطور وان شهدت وزارة الدفاع الفرنسية تغير وزرائها كثيرا الا ان وجود استراتيجية للتعاون بعيد المدى بين البلدين الصديقين ساهم في ترسيخ هذا التعاون واستمراره ونضوجه.ذلك ان العلاقات السعودية-الفرنسية في هذا المجال تقوم على اسس ثابتة وتعتمد على سياسات غير قابلة للتغيير وبالذات منذ اول زيارة قام بها سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز لفرنسا عام ١٩٦١ ميلادية وكذلك زيارته لها في مارس عام ١٩٩٧ ميلادية وهما الزيارتان المحوريتان الهامتان اللتان شهدت بعدهما العلاقات بين البلدين نقلة نوعية دخلت معها تكنولوجيا السلاح الفرنسي الى بعض أفرع القوات المسلحة السعودية بقوة وبصورة منتظمة.

وعندما يزور سمو الأمير سلطان باريس هذه المرة فانه سيزورها من موقع المسؤولية الاكثر اهمية، فهو في هذه المرة ليس وزيرا للدفاع والطيران فحسب ولكنه ولي للعهد وصاحب قرار سواء في الشأن السياسي او الاقتصادي او الثقافي بالاضافة الى كونه المسؤول عن بناء القوات المسلحة السعودية وتطويرها.

وبمعنى آخر فان هذه الزيارة تتخذ ابعادا سياسية هامة واقتصادية كبيرة الاثر وثقافية بعيدة المدى الى جانب دعم وتعزيز التعاون الامني والعسكري بين البلدين.

فالمنطقة تمر بظروف صعبة سواء بالنسبة لقضية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين او بالنسبة للوضع الامني الراهن في العراق او لحساسية الموقف بين الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الغربية من جهة وبين ايران من جهة ثانية في الوقت الذي لا تزال العلاقات اللبنانية والسورية مع امريكا والغرب في حالة غير مستقرة.

هذه الشؤون الدقيقة والحساسة تحظى باهتمام كبير من سمو الامير سلطان بن عبد العزيز الذي سيعطيها قدرا وفيرا من التركيز خلال لقاءاته المحورية مع كبار المسؤولين الفرنسيين وفي مقدمتهم فخامة الرئيس جاك شيراك وسوف يحرص سموه على ان يحصل على موقف فرنسي داعم لكل ما من شأنه دعم الجهود الرامية الى تكريس الامن والاستقرار في المنطقة حول قضاياها الراهنة بعيدا عن أي مثيرات للقلق كما حدث في الاونة الماضية وعلاوة على هذا فان الفرنسيين سيجدونها فرصة سانحة لتأكيد اعتزازهم بالنجاحات الأمنية السعودية في مواجهة الارهاب وبالتالي فانهم لن يترددوا في دعم هذه الجهود بوسائل شتى وسوف يظهرون حرصهم على فتح المزيد من قنوات الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والافكار للقضاء على آفة الارهاب المنتشرة في العالم فالمعروف ان لفرنسا كما للمملكة خبرتهما المتميزتين في التصدي لهذا الوباء وسوف تكون الزيارة فرصة لمزيد من العمل المشترك في هذا المجال.

غير ان الفرنسيين سيجدونها فرصة سانحة ايضا لطرح الكثير من المشاريع الاستثمارية الموسعة برأسمال فرنسي في المملكة والترحيب مجددا بالاستثمار السعودي في بلدهم انطلاقا من حرصهم الشديد على تحسين وضع ميزان المدفوعات بين البلدين وهي الرغبة التي تجد استعدادا وقبولا كبيرين لدى المملكة فهي تعتبر سوقا كبيرة وواسعة للمزيد من المنتجات الفرنسية، كما ان فرصة استثمار الشركات الفرنسية في مجالات الغاز في المملكة تبدو اكبر من أي وقت مضى وكذلك فرص انشاء العديد من مصافي التكرير في فرنسا، الامر الذي سيركز عليه في هذه الزيارة كثيرا وتضع معه برنامج الرئيس الفرنسي الذي طرحه على القيادة السعودية اثناء زيارته الأخيرة للرياض موضع تدارس معمق وهو البرنامج الذي وجد قلوبا مفتوحة وترحيبا كبيرا وسوف تكون هذه الزيارة فرصة لبلورته والدفع به اماما.

لكل ذلك فان الزيارة تمثل دفعة جديدة و قوية لعلاقات صداقة غير تقليدية بين بلدين تجمعهما قواسم مشتركة عظمى وسوف تكون فرصة اضافية لمطالبة فرنسا بالقيام بدور مميز في عملية السلام بالمنطقة بالضغط على اسرائيل لايقاف ممارساتها الخطيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة و اعادة قطار العملية السلمية الى مساره الصحيح بعد ان انحرف كثيرا في الاونة الاخيرة، ولا يستبعد ان يوفد الرئيس الفرنسي جاك شيراك احد كبار المسؤولين الفرنسيين للمنطقة لهذا الغرض بهدف التهدئة ومعالجة الاوضاع المتوترة.

شيء اخير سوف لن تغفله الزيارة هو توقع مطالبة سمو ولي العهد للصديقة فرنسا بقيادة دور اوروبي فاعل لتحقيق نفس الاهداف بالتعاون مع الدول الرئيسية في المنطقة وفي مقدمتها المملكة وجمهورية مصر العربية لأن الوقت قد حان لكي يكون لاوروبا مثل هذا الدور بعد فترة ركود غير قصيرة وبالذات بعد ان تعاظمت مصالحها معنا واصبح من الضروري ان تتكرس سياسة الاعتماد المتبادل بين الجانبين العربي والأوروبي بقوة في المرحلة القادمة.